الجنسية السعودية لـ9000 " زوجة " أجنبية خلال 5 أعوام

كشفت الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج (أواصر) أن 9000 زوجة أجنبية منحن الجنسية السعودية خلال الأعوام الخمسة الماضية لزواجهن من سعوديين.

وأوضحت الجمعية - في دراسة نشرتها في العدد الثاني من مجلة «أواصر» - أن الأسباب التي تدفع بعض المواطنين من أبناء المملكة للإقدام على الزواج من أجنبيات تتمثل في اعتقاد بعضهم بأن الزواج من الخارج منخفض التكاليف، مقارنة بما يتطلبه الزواج من مواطنة سعودية، أو الاستسلام لنزوة عابرة.

وتعرض الدراسة المشكلات القانونية والاجتماعية الناجمة عن الزواج من الخارج والإجراءات النظامية الواجب الالتزام بها عند الإقدام على هذا الزواج، وفي مقدمها التعليمات والضوابط الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم 824 الصادر في عام 1392هـ، واللائحة الصادرة عن وزارة الداخلية في عام 1422هـ.

وشددت الدراسة على أن اللائحة تضمنت إجراءات عقابية بحق المخالفين للإجراءات النظامية الذين يقدمون على الزواج من دون الحصول على موافقة وزارة الداخلية، ومن ذلك ما نصت عليه المادة التاسعة من اللائحة بعدم توثيق الزواج لدى الجهات المختصة السعودية، وعدم السماح بدخول الزوجة أو الزوج الأجنبي إلى المملكة وإنهاء إقامتهما إذا كانا مقيمين في البلاد.

وأشارت الدراسة إلى المخاطر التي تواجه أبناء الزواج من الخارج في حال انفصال الزوجين.

ومنها ما يتعلق بجنسية الأبناء، ولا سيما في حال عدم توثيق الزواج أو عدم التزامه بالإجراءات النظامية المقررة، إذ يتعذر حصول الأبناء على الجنسية السعودية، وكذلك على جنسية الأم، فضلاً عن حرمان الآباء أو الأمهات من رؤية الأبناء أو متابعة أحوالهم.

الطبيبة والإعلامية والناشطة الحقوقية الدكتورة أنهار قاسم تتحدث لـ 14 أكتوبر :

المرأة اليمنية قادرة على تأدية دور رئيسي في التنمية وفي بناء اليمن الجديد

تحديات وصعوبات عديدة تواجهها المرأة في كافة المجالات

كانت المرأة اليمنية في بلادنا وما تزال تواجه تحديات صعبة في سبيل إثبات الذات والانتصار لقضاياها المختلفة وفي مقدمتها الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والوصول من خلالها إلى مراكز صنع القرار .. ومع دخول اليمن إلى مرحلة تحول حقيقي وبناء دولة يمنية حديثة مبنية على الشراكة الحقيقة ومساهمة المرأة بشكل فاعل ورئيسي في التنمية ورسم وبناء مستقبل اليمن وهو ما يعزز من خلال الدور الذي لعبته المرأة اليمنية خلال الفترة الماضية وما حققته من انتصارات عديدة أخرها حصولها على الكوتا بنسبة لا تقل عن 30 % في مؤتمر الحوار واعتماد هذه النسبة لها مستقبلا في السلطات الثلاث وغيرها من المكاسب والانتصارات ..

ولمناقشة العديد من القضايا المتعلقة بقضايا وحقوق المرأة ودورها وإسهاماتها في المرحلة الراهنة والمستقبلية والتحديات التي ما تزال تعترض مسيرتها النضالية تلتقي صحيفة 14أكتوبر بالطبيبة والإعلامية والناشطة الحقوقية الدكتورة أنهار قاسم وتجري معها هذا اللقاء:

لقاء/ بشير الحزمي

■ في البداية هل لك أن تطلعينا على جديد نشاطك واهتمامك المهني في الوقت الراهن ؟

■■ شكرا جزيلاً لصحيفتكم الغرّاء لاستضافتي .. والواقع أنّ العلاقة بين الاهتمام المهني والاهتمام الشخصي حاضرة قسرا من خلال ما تعكسه الظروف المحيطة بنا من أولويات تستلزم استلهام الجديد من خلالها. وبين دوري كطبيبة اخترت الإعلام الصحي منبراً لأداء واجبي المهني، ودوري العام ضمن المسؤوليّة الاجتماعيّة المطلوب أداؤها من كل مواطن، تتحدّد ملامح جديد الأنشطة وفق ما تفضّلت به في سؤالك.

من هنا .. وبناء على اهتمامي الشخصي في مجال الحقوق والحريات، وبالذات فيما يتعلق بقضايا المرأة وقضايا الطفولة، فإنني أعمل حاليًا على تطوير نطاق عمل برنامجي الأسبوعي نسائم العافية، ليتناول الصحّة ضمن مفهومها الأشمل باعتبارها حقّاً من حقوق الإنسان. ولا شك أن هذا هو توجّه العديد من المنظمات والشخصيّات المهتمة بالحقوق والحريّات، ممن حققوا ولا يزالون نتائج إيجابيّة في هذا المجال.

واسمح لي هنا أن أميل قليلاً إلى جانب حقوق المرأة، حيث أنّنا نحن النساء العاملات في المجتمع، سواء من خلال الوظيفة النمطيّة في المنزل أو الوظائف المهنيّة في مختلف المؤسسات الحكوميّة والمدنيّة، لا نزال نبحث عن صيغة ملائمة لإيصال أصواتنا والتعبير عن حقوقنا، في ظل هيمنة ذكوريّة على المشهد العام، مما يضعف دور المشاركة المجتمعيّة الحقّة، وبالتالي يغيّب وجهة نظر من يسميها الرجل نصف المجتمع وأسميها أنا القلب النابض له. من هنا تأتي اهتماماتي المهنيّة لتركز على النساء القاطنات في البيوت، النساء العاملات في الأرياف، باعتبارهنّ الأقل حظّاً في جانب الحقوق والتعبير عن الذات.

ولو سألتني مثلا ما هي أبسط الحقوق التي يمكن تقديمها للمرأة في الريف؟ أقول لك تأمين حقّها في التعليم .. ومن هنا تكون البداية.

تحديات تواجه المرأة

ولاشك أنّ تحدّيات كبيرة تواجه المجتمع ككل .. غير أنّ ما يرتبط بالمرأة من حيث ندرة الفرص في التعلّم وتكوين المهارات والمشاركة في التنمية هو فرصة ضائعة على الوطن ككل. ودعني هنا أخص المرأة اليمنيّة في الريف، حيث يعيش ما يزيد على 70% من المجتمع اليمني، فهي الزوجة والأم والعاملة في الحقل والراعية في الجبل وأحيانا البائعة في السوق. والسؤال: أما آن لهذا الدور أن يشذّب ويعاد تعريفه بما يخدم التنمية؟ أما آن لهذا الدور أن يعبّر عن ذاته في سبيل تنمية المجتمع وتحسين قدرات أبنائه؟ وعلينا أن نسأل أنفسنا متى سيكون للمرأة دور تستطيع معه أن تشارك في صناعة التغييرفي مجتمعها إن لم نقل قيادته؟ وقد يعترض البعض من الرجال على نيل المرأة لحقوقها في التعليم واختيار العمل المناسب لها ومشاركتها في اتّخاذ القرار داخل الأسرة وخارجها، وهنا أدعوهم جميعاً لإعادة النظر من منظور إنساني، واجتماعي، واقتصادي. وفي مجتمع يعاني أكثر من نصف أفراده من الفقر يصبح عمل المرأة مقابل أجر تستحقّه ضرورة لتحقيق الحماية الاجتماعيّة.

كما أنّ هناك بعداً آخر للحقوق يتمثّل في حماية المرأة من المضايقات و العنف و التحرش، وتشجيعها على الإفصاح عنه من خلال تأمين المناخ الملائم للدفاع عن حق المرأة وكرامتها، وفق ما كفلته لها الشريعة الإسلاميّة. فاحترام الرجل للمرأة في بيتها هو احترام لأسرته، وتقديره لها تقدير لمشاعر أطفاله وحسن نمائهم وبنائهم العقلي والسلوكي، واحترام خياراتها في التعليم والصحّة والمشاركة في العمل هو احترام لمتطلبات المستقبل من أجل غد أفضل.

وبالتالي من المهم أن نستهدف النساء بتعريفهن بحقوقهنّ وخياراتهنّ وواجباتهنّ، ومن حق المرأة أن يحترمها زوجها وأن يتعامل معها كما يحب أن تتعامل هي معه. وهناك العديد من المؤسسات الحقوقية والمؤسسات العاملة في مجالات المرأة من اتحادات ولجان تبذل جهدها في هذا المجال، ولكننا ما زلنا مقيدين ولا نستطيع أن نساعد الكثير من النساء اللاتي يتعرضن للعنف والتمييز ضدهن.

قضايا ذات اهتمام

■ بحكم عملك في المجال الإعلامي وأيضا كونك في المقام الأول طبيبة .. ما هي القضايا التي تحظى باهتمامك الشخصي وترين أن من واجبك كطبيبة وإعلامية أن تركزي عليها وبما يخدم المرأة وقضاياها المختلفة ؟

هناك العديد من القضايا ذات الأولويّة التي تهم المجتمع بشكل عام وليس النساء فقط. فلو تحدثنا عن القضايا الصحية فالمرأة تعاني من تداعيات تعدّد الإنجاب، والحمل المتقارب، ومن المفارقة أن معدّل الخصوبة الكلّي واحد من أعلى المعدّلات عالميًا ويصل إلى قرابة ستة أطفال لكل امرأة في سن الإنجاب، وتدفع ثمن ذلك في اليمن ست نساء يوميًا يقضين نحبهنّ وهنّ يهبن الحياة. ولا بد هنا من وضع تنظيم الأسرة كأولويّة تناقش خياراتها بين الزوجين، فالحقوق الصحية هي من أهم الحقوق المكفولة للمرأة ومن السهل الاستجابة لها طالما توافرت الإرادة لذلك، وبالتالي فإنّ وصول الرجل إلى قناعة بتنظيم الأسرة مدخل لتأمين هذا الحق.

وضع المرأة الريفية

وبالنسبة للقضايا الصحية ذات الأولوية للنساء فإنها وكما سبق وذكرت تبرز من خلال الحديث عن وضع المرأة في الريف .. وسواء كانت المرأة حاملاً أو لم تكن فلا بد لها من القيام بالفحص الروتيني لحالتها الصحيّة، تفادياً لتداعيات المراضة، فالأمراض البسيطة قد تتحوّل، لا قدّر الله، إلى مشكلات معقّدة ما لم يتم اكتشافها مبكّراً، ومع الأسف أنّ كثيراً من السكان في اليمن لا يستطيعون الوصول إلى الخدمة، وذلك نتيجة للكثير من المعوقات منها بعد المراكز الصحية عن المنازل نتيجة التشتت السكاني الواسع، مما قد يضطر البعض إلى اللجوء إلى الطب البديل أو الصمت عن المعاناة والذي بدوره قد يؤدّي إلى مضاعفات خطيرة خاصّة في فترة الحمل والولادة، إلى جانب الوصول المتأخّر إلى الطبيب بعد أن يستفحل المرض. كما أن جودة الخدمة وحسن معاملة المرأة أساسي في تحقيق حق المرأة في الصحّة.

المرأة في مجال الإعلام

■ بحكم عملك في المجال الإعلامي واهتمامك بالجانب الصحي.. كيف تنظرين إلى البيئة التي تعمل فيها المرأة اليمنية كإعلامية .. وهل من صعوبات وتحديات ما زالت ماثلة أمام المرأة الإعلامية وتعيث تقدمها وقيامها بالدور المطلوب؟

■■ المرأة في اليمن بشكل عام مازالت تواجه تحديات وصعوبات عديدة في كافة المجالات، فبقدر ما تحصل المرأة على بعض الحقوق تكون المقاومة من مخالفي نيلها لحقوقها. ولو تحدثنا عن الجانب الإعلامي فالمرأة الإعلامية ما تزال تعانى من التمييز ضدها، فعلى مستوى القنوات الفضائية مثلا يظل عدد المذيعين من الرجال غالبا على النساء، وإذا اتجهت خلف الكواليس ستجد أن الذين يعملون خلف الكاميرات هم من الرجال في الأغلب، والذين يعملون في المونتاج والصوت والمنتال والإضاءة كذلك .. وكلها جوانب إبداعية يعاني المجتمع جراء استبعاد المرأة منها من حرمان مزدوج ، يتمثل في منع المرأة من أحد حقوقها من جانب وخسارة المجتمع رؤية إبداعية بلمسة أنثوية – إن صحّ التعبير – من جانب آخر.

أما إذا بحثنا في أسباب ضعف وجود المرأة في كثير من المجالات الرياديّة فلعلنا نخلص إلى أن عدم وجود رؤية واضحة لدور المرأة في المجتمع، يستند إلى جوهر الثقافة المحليّة، هو في حد ذاته تحدٍ يحول دون اتخاذها لموقعها المناسب، فلا يمكن البناء في مجال تنمية المرأة على قيم مستوردة، وإنما مثل معتبرة وتدخلات مقبولة من جمهور الناس. وفي هذا السياق ينبغي الوفاء بهذه القيم من قبل الجميع، وحماية المرأة من انتهاكات قد تتعرض لها من بعض من يمثلون الأغلبية الذكورية في مواقع العمل، مما يترك المرأة منتهكة الحق، أسيرة خيارين إما التنازل عن قيمها إرضاء لنزعات شيطانيّة أو ترك وظيفتها هروباً من ممارسات غير أخلاقية. فالمرأة في المجال الإعلامي لازالت مظلومة وإن لم تقم السيدات العاملات في مجال الإعلام بثورة في مجال تثقيف الذات وتعزيز المهارة فلن يحققن أي تقدم يذكر في مسارهن العملي.

الوصول إلى مراكز صنع القرار

■ بما أن المرأة العاملة في المجال الإعلامي وهي أكثر النساء فرصة في إيصال صوتها ما تزال تعاني إلى هذا الحد .. هل معنى ذلك أن وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار في المؤسسات الإعلامية بات من المستحيل؟

■■ لا يوجد مستحيل في هذا الإطار .. ولكن وإلى حد كبير لا زالت هناك صعوبات، فكما ذكرت لابد للمرأة من أن تطورمن قدراتها، وأن لا تبقى أسيرة الشكل النمطي في العمل المهني. وحتى تصل المرأة إلى مراكز صنع القرار في المؤسسات الإعلامية فإن الأمر يحتاج وقتا، وهكذا هو شأن أي تغيير، وخاصّة عندما يتعلق الأمر بنمط التفكير وشكل الإدارة التي يتحكم فيها الرجل عادة، ولا شك أنّه لا يوجد ما يخيف في تولّي المرأة قيادة العمل، فهي تتميّز بطبيعتها بالملكة الإنسانيّة، والذكاء، كما تشير دراسات حديثة إلى أنّ نسبة الفساد أقل لدى المرأة من الرجل، والمرأة تستطيع أن تمتص المشاكل وغضب الرجل لأنها تتعامل مع ذلك منذ صغرها، خاصّة في مجتمعنا. ولا أدل من الملكة بلقيس التي ذكرها الله عزوجل في كتابه الكريم وصافا اياها بالحكمة والقدرة على ادارة الامور.

نظام الكوتا

■ في ظل المتغيرات الراهنة التي تمر بها اليمن وما توصلت إليه مختلف المكونات السياسية في مؤتمر الحوار الوطني بتحديد كوتا للنساء 30% في كافة سلطات الدولة .. كيف تقيمين هذا الانجاز؟

■■ وصول المرأة بحسب نظام الكوتا إلى البرلمان إيجابي باعتبار أن اليمن ما زالت تجربتها بكرا فيما يختص بتمثيل المرأة في السلطة التشريعية، وأنا كامرأة أجد في نظام الكوتا طريقا لإيصال المرأة صوتها، والتعبير عن أصواتنا جميعاً ، صحيح أن نسبة الـ (30%) لن تستطيع أن تمرر قوانين دون قناعة من الرجل في غياب توازن حقيقي إلا أن التكامل بين المرأة والرجل أساسي لنماء المجتمع، خاصة في ظل وجود العديد من الرجال الداعمين لقضايا المرأة وهذه أقولها باعتزاز وفخر كبيرين، فالقضيّة ليست تنافساً بين الجنسين بل تناغما بين أفراد المجتمع من أجل مصلحة كل أبنائه.

تطوير القدرات

■ في ظل هذا التوجه هل على المرأة أن تطور من قدراتها حتى تكون قادرة على القيام بدورها المطلوب في هذه السلطات مستقبلاً؟

■■ المرأة اليمنية بلا شك قادرة على القيام بدورها على أكمل وجه في أي موقع يمكن أن تصل إليه، فهناك العديد من النساء المؤهلات واللاتي يحملن شهادات جامعية ويمتلكن خبرات متراكمة لكن من يعطيهن الفرصة لإثبات الذات ؟ هنا السؤال، فإذا تم تطبيق نظام الكوتا أيضا في الوظائف العامة فسيحدث ذلك تغييرا كبيرا في تحسن أداء مختلف المرافق والخدمات. ولو عدنا إلى تواجد المرأة ودورها في العديد من الجهات الحكومية سنجد أن النساء يقمن بأدوار رائعة وملموسة. وأنصح كل امرأة استطاعت أن تصل إلى مواقع صنع القرار سواءً كان بنظام الكوتا أو غيره أن تضع مساعدة ودعم النساء العاملات معها من خلال رفع قدراتهنّ على سلم أولويّاتها، دون تمييز ضد الرجل بالطبع. وحقيقة أنا أنظر إلى المستقبل بتفاؤل، فإذا ما استطعنا أن نصل إلى هذه النسبة سيكون هذا إنجازا كبيرا للمرأة ، وسيحدث ذلك تغيرا حقيقيا في صالح نماء المجتمع وتطوره.

مشاركات خارجية

■ سمعنا أنك حظيت بالعديد من الفرص التأهيلية خارج اليمن إقليميا ودوليا .. ترى هل أحدثت تغييرا في حياتك الشخصية والمهنية بما يخدم قضايا المرأة والانتصار لحقوقها في مجتمعنا اليمني ، وخاصة أنها قد أتاحت لك الفرصة للاطلاع على تجارب دولية عديدة؟

أقول لك بكل بصراحة أنني حين أسافر إلى قرية صغيرة في أي منطقة ريفية في اليمن للقيام بتدريب في مجال معين أعود بتجارب رائعة جدا، واستفادة كبيرة، وتلك هي التجارب الأكثر إثماراً .. بالنسبة للمشاركة الخارجية ، فعلى المستوى الإقليمي والدولي حصلت فعلا على دورات عديدة كانت مفيدة للغاية. وقبل عام وعلى ذكر تمكين المرأة شاركت في الولايات المتحدة الأمريكية في دورة تدريبية تم اختياري للمشاركة فيها من قبل وزارة الخارجية الأمريكية ضمن خمسين مشاركة على مستوى العالم، وتم تدريبنا في أرقى الجامعات الأمريكية وكانت السيدة هيلاري كلينتون هي المتبنية لهذه الفعالية، وكانت هذه الدورة من التجارب المتميّزة التي مررت بها. والمهم في مثل هذه المشاركات التعرّف على سيدات من جميع أنحاء العالم ومن شرائح مختلفة منهن برلمانيات وحقوقيات وطبيبات ومهندسات وموظفات عاديات، والاستماع إلى تجاربهن ومعاناتهن حتى وصلن إلى مواقعهن القيادية. كما أنني مهتمة بالاتصال من أجل تغيير السلوك، وهو نمط معين لتغيير السلوك بحسب قياس الأثر، والأولى أن أقول تبني السلوك السليم سواء كان صحيًا أو اجتماعيًا. ومن السلوك الاجتماعي مثلا تقبل أن المرأة يمكن أن تصبح قيادية وتقبل أن المرأة يمكن أن تقود سيارة وغير ذلك. وفي هذا المجال شاركت في الولايات المتحدة كذلك في دورة كان من مميزاتها معرفة ان الطاقم الذي عمل مع الرئيس الأمريكي باراك اوباما في حملتيه الانتخابيّتين الأولى والثانية قد انتهج هذا النوع من تغيير االسلوك عن طريق جعل المجتمع الامريكي يتبنى مناصرة رئيس بعينه. والمعروف أن تغيير السلوك يتم على مرحلتين الأولى تغيير السلوك قصير المدى والثانية تغيير السلوك طويل المدى والأخير يحتاج إلى مجهود والى موارد مادية وبشرية وقبل ذلك تخطيط سليم مع دراسة لابعاد المشكلة، وهذا للأسف الشديد ما لا يتوافر بشكل صحيح وكاف. ونحن في القطاع الصحي محتاجون إلى تبني السلوك الذي لنّ يحدث من خلال ومضة تلفزيونيّة أو مقال صحفي وإنما ينبغي أن يكون هناك استهداف للمجتمع بالتركيز عليه طوال سنة كاملة، وذلك من خلال أساليب معينة تكرس فيها كل الجهود.

وصول أصوات النساء إلى البرلمان ولو بنظام الكوتا خطوة أولى لإيصال قضاياهن

الرجل يسمي المرأة نصف المجتمع وأسميها أنا القلب النابض له

دور المرأة في المرحلة القادمة

■ بما أن اليمن تتجه نحو مرحلة جديدة مرحلة بناء دولة مدنية حديثة لا شك سيكون للمرأة فيها دور وحضور فاعل.. برأيك ما الدور المناط بالمرأة للقيام به خلال الفترة القادمة للمساهمة في بناء مستقبل اليمن ؟

■■ أعتقد أن المرأة اليمنية برزت في السنوات العشر الأخيرة في أدوار عدة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الحقوقي والإنساني. و في السنوات الثلاث الأخيرة ايضاً برز للمرأة دور في حركة التغيير، وظهرت على الساحة العديد من النساء اللاتي لم يكن معروفات لوقت قريب، وأثبتت المرأة اليمنية جدارتها. وقد ظهرت المرأة فاعلة مؤخراً في مؤتمرالحوار الوطني. والدور الذي يمكن أنْ تبرز فيه المرأة في المرحلة القادمة هو أن تجعل من الرجل متبنياً لقضايا بناته وزوجته وأخواته ووالدته ايضاً وذلك لنتمكن من القفز بالمجتمع اليمني قفزة نوعية نحو التغيير الإيجابي. وكما أن وراء كل رجل عظيم امرأة أقول دائماً أن وراء كل قصة نجاح لامرأة تجد أباً أو أخاً أو زوجا او حتى ولداً يساندها ويدعمها. وخلاصة القول أن على المرأة القيام بدور مسؤول، فالمرأة في المدرسة ينبغي أن تؤدي دورها بشكل صحيح، والطبيبة لابد أن تعمل بشكل صحيح، والمحامية لابد أن تقف مع الحق بشكل قوي، والقاضية يجب أن تثبت أنها تستطيع أن تحكم بالعدل، وبالتالي المرأة في المرحلة القادمة أمام تحدٍ كبير لإثبات الذات.